Tharaa Financial Center

بيان ميزانية المملكة العربية السعوديةالسنة المالية 2026

انضباط مالي وتحول استراتيجي

تحليل مركز ثراء المالي

أهمية ميزانية السنة المالية 2026

محور استراتيجي

تعد السنة المالية 2026 سنة محورية في مسار رؤية السعودية 2030، إذ تمثل تحولًا نحو الضبط المالي وتحقيق نمو غير نفطي مستدام، مع الحفاظ على زخم التحول الهيكلي المستمر.

الضبط المالي: يستهدف خفض عجز الميزانية إلى نحو 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

الطموح الاستراتيجي: تمويل برامج رؤية السعودية 2030 الأساسية.

المرونة الاقتصادية: تعزيز النمو غير النفطي.

أبرز نقاط ميزانية السنة المالية 2026: نظرة سريعة

الأرقام الرئيسية (ميزانية السنة المالية 2026)		
إجمالي الإيرادات	1,147	مليار ريال
إجمالي النفقات	1,313	مليار ريال
عجز الميزانية	-165	مليار ريال
نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي	-3.3%	من الناتج المحلي الإجمالي
الدين العام	1,622	مليار ريال

تعكس ميزانية السنة المالية 2026 **مسارًا ماليًا منضبطًا** مع تحقيق خفض ملموس في عجز الميزانية، وضمان استمرار تمويل برامج رؤية السعودية 2030 الأساسية وممكنات النمو الاقتصادي المستدام.

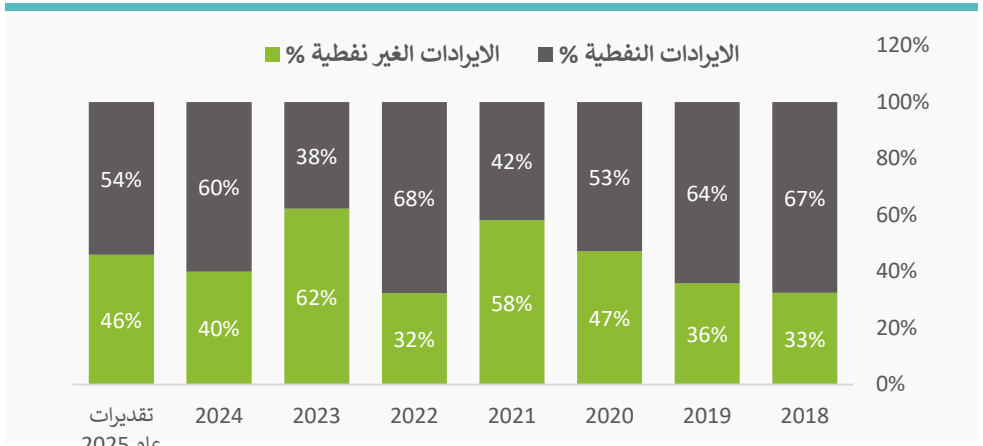

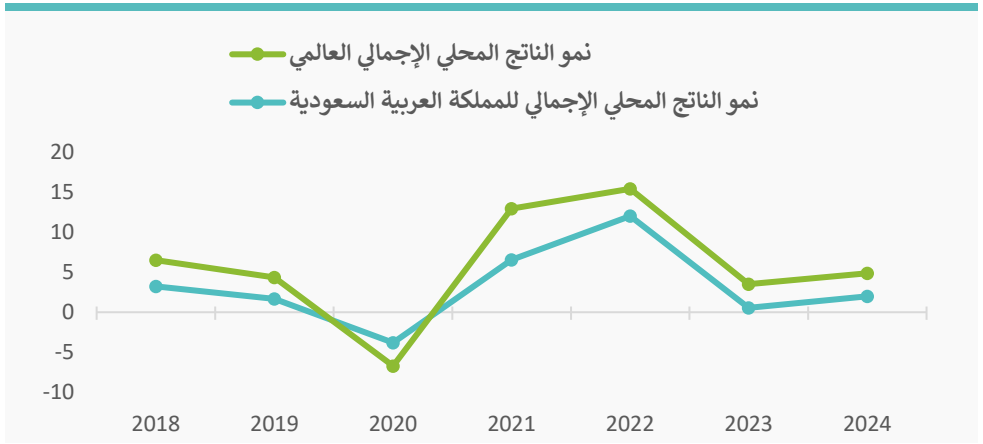

أساسات الاقتصاد الكلي: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

مؤشر النمو	السنة المالية 2025 (تقديرات)	السنة المالية 2026 (توقعات)
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	4.1%	4.6%
نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	4.7%	4.8%
نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي	2.5%	3.8%

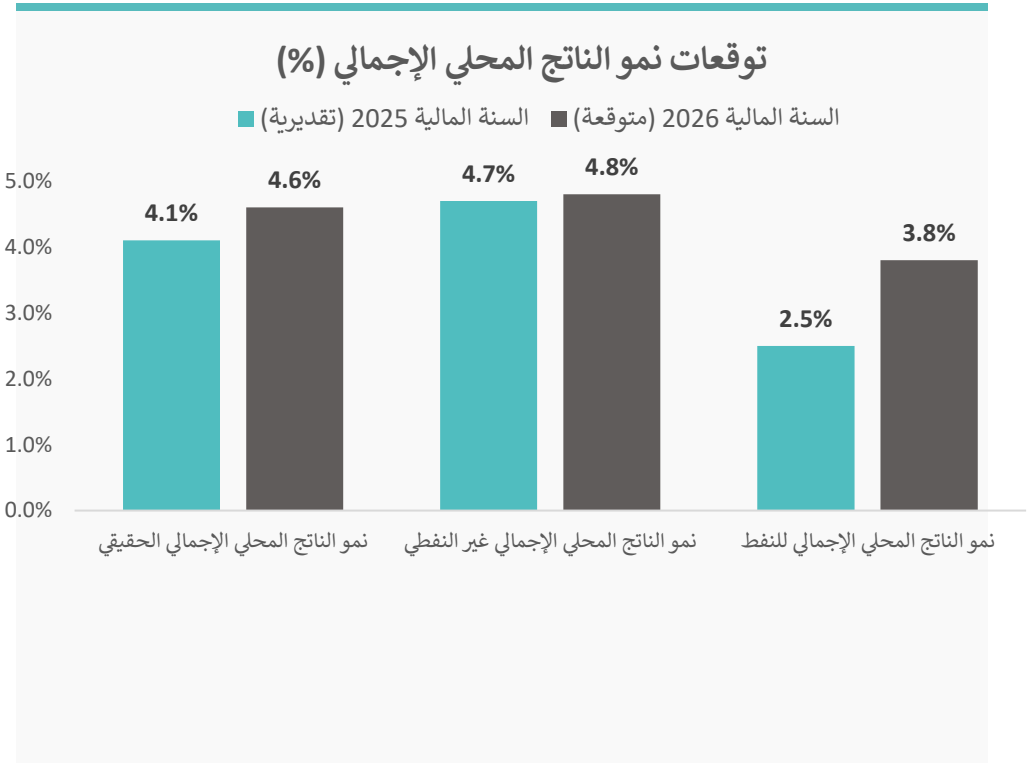

من المتوقع أن يحافظ اقتصاد المملكة على زخم نمو قوي، مدفوعًا بشكل بالتوسع في الأنشطة غير النفطية، في حين يواصل القطاع النفطي أداء دوره المحوري في ترسيخ رئيسياستقرار الاقتصاد الكلي وتخفيف أثر تقلبات الأسواق العالمية.

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحجم الاقتصادي

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (2024)	4,147 مليار ريال
النمو الاسمي (2024)	2.3%
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (تقديرات 2025)	4,374 مليار ريال
النمو الاسمي (تقديرات 2025)	5.5%

التوسع الاقتصادي

يعكس النمو القوي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي **اتساع نطاق الاقتصاد السعودي** وتزايد حجمه. ينجم هذا النمو عن المساهمة المشتركة للقطاعين النفطي وغير النفطي، إلى جانب ديناميكيات الأسعار المواتية التي تعزز القدرة المالية للمملكة وتزيد من إمكاناتها الاستثمارية.

السياق العالمي والمرونة الإقليمية

مشهد الاقتصاد العالمي

يمر الاقتصاد العالمي بفترة من **النمو المعتدل** وتراجع معدلات التضخم. ومع تغيّر ديناميكيات التجارة العالمية، يوفر الموقع الاستراتيجي للمملكة وتحولها الاقتصادي درعًا قويًا يحميها في مواجهة التقلبات الخارجية.

الاستقرار الإقليمي: المملكة العربية السعودية كمحرك رئيسي للنمو

الطلب المحلي القوي: يحافظ على الزخم الاقتصادي

الاستثمار الاستراتيجي: التركيز على التنويع الاقتصادي على المدى الطويل

ديناميكيات سوق النفط والحساسية المالية

تحليل الحساسية المالية	
مساهمة الإيرادات النفطية	كبيرة
تأثير تقلبات الأسعار	تحت السيطرة
اتجاه التعادل المالي	في تحسن
التحرر من الاعتماد على النفط	أولوية استراتيجية

الفصل الاستراتيجي

رغم أن النفط لا يزال يشكل مصدرًا رئيسيًا للإيرادات، فإن الاستراتيجية المالية تركز بشكل متزايد على **فصل الإنفاق** عن تقلبات أسعار النفط، من خلال تعزيز النمو غير النفطي المستدام والإدارة المالية المنضبطة.

المرونة في مواجهة تقلبات الأسعار

قاعدة إيرادات متنوعة

المسار المالي: استراتيجية خفض عجز الميزانية

المؤشر (بالمليار ريال)	2025 (تقديرات)	2026 (ميزانية)	2027 (توقعات)	2028 (توقعات)
إجمالي الإيرادات	1,091	1,147	1,230	1,294
إجمالي النفقات	1,336	1,313	1,350	1,419
عجز الميزانية	-245	-165	-120	-125
العجز من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)	-5.3%	-3.3%	-2.3%	-2.2%

الضبط المالي

يُظهر إطار العمل على المدى المتوسط **نهجًا تدريجيًا منضبطًا لتحقيق التوازن المالي**. ومن المتوقع أن يتراجع العجز المالي بشكل كبير من 5.3% في السنة المالية 2025 إلى 3.3% في السنة المالية 2026، ليصل إلى 1.8% بحلول السنة المالية 2028، مع الحفاظ على مستويات الاستثمار الاستراتيجي.

مقارنة الأرقام الرئيسية بين السنة المالية 2025 والسنة المالية 2026

المؤشر (بالمليار ريال)	السنة المالية 2025 (تقديرات)	السنة المالية 2026 (ميزانية)
إجمالي الإيرادات	1,091	1,147
إجمالي النفقات	1,336	1,313
عجز الميزانية	-245	-165
العجز من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)	-5.3%	-3.3%

تحول استراتيجي

تبرز هذه المقارنة **تحولًا استراتيجيًا** نحو الضبط المالي. ومن المتوقع أن تشهد السنة المالية 2026 انخفاضًا كبيرًا في إجمالي النفقات، وانخفاضًا كبيرًا في عجز الميزانية، مما يعكس التزام المملكة بالاستدامة المالية على المدى الطويل.

مكوّنات الضرائب ونمو الإيرادات الغير النفطية

مكون الضريبة	السنة المالية 2026 (ميزانية)
ضريبة السلع والخدمات	314 مليار ريال
ضريبة الدخل والأرباح	33 مليار ريال
ضرائب أخرى	39 مليار ريال
الضرائب المفروضة على التجارة والمعاملات الدولية	28 مليار ريال
إجمالي الإيرادات الضريبية	412 مليار ريال

يرجع نمو الإيرادات غير النفطية بشكل متزايد إلى **قاعدة ضريبية مستقرة ومتنوعة**. ولا تزال ضريبة السلع والخدمات المساهم الرئيسي في الإيرادات الضريبية، مما يعكس قوة الاستهلاك المحلي والتحول المالي الهيكلي المستمر.

تكوين الإيرادات الضريبية (السنة المالية 2026)

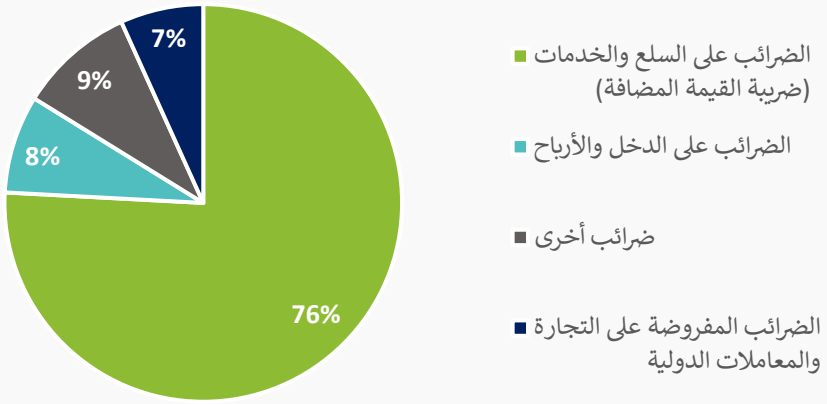

هيكل النفقات: تخصيص استراتيجي

تصنيف النفقات	السنة المالية 2026 (بالمليار ريال)
إجمالي النفقات	1,313
النفقات التشغيلية (OPEX)	1,151
النفقات الرأسمالية (CAPEX)	162

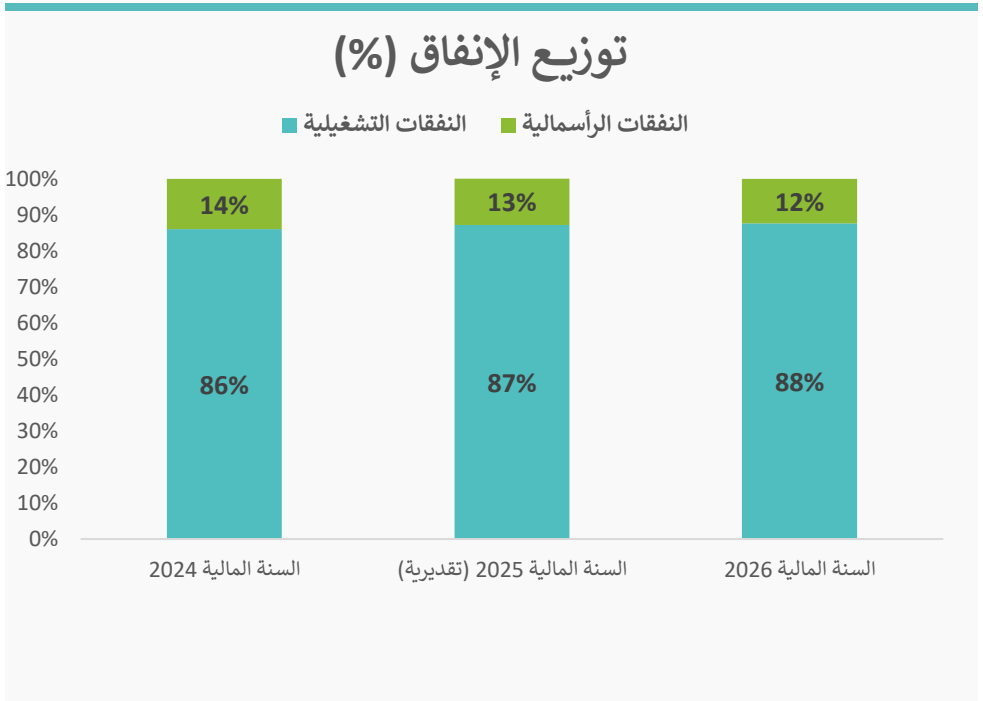

يعكس هيكل نفقات السنة المالية 2026 **توازنًا استراتيجيًا** بين الحفاظ على الخدمات العامة الأساسية وإعطاء الأولوية للاستثمارات الرأسمالية ذات الأثر المرتفع. ويضمن هذا التخصيص الاستمرار في تنفيذ برامج رؤية السعودية 2030 مع الحفاظ على الكفاءة التشغيلية.

تقسيم النفقات التشغيلية للسنة المالية 2026

النفقات التشغيلية (OPEX)	
تعويضات العاملين	530 مليار ريال
إعانات اجتماعية	115 مليار ريال
الدعم الحكومي (الإعانات)	45 مليار ريال
نفقات تشغيلية أخرى	428 مليار ريال

التركيز على رأس المال البشري

يُخصَّص الجزء الأكبر من النفقات التشغيلية **لرأس المال البشري والرفاهية الاجتماعية**، بما يضمن رفاهية المواطنين ويدعم أهداف التحول الاجتماعي للمملكة في إطار رؤية السعودية 2030.

الاستثمار في رأس المال البشري

توزيع مخصصات ميزانية 2026 وفق أولويات رؤية السعودية 2030

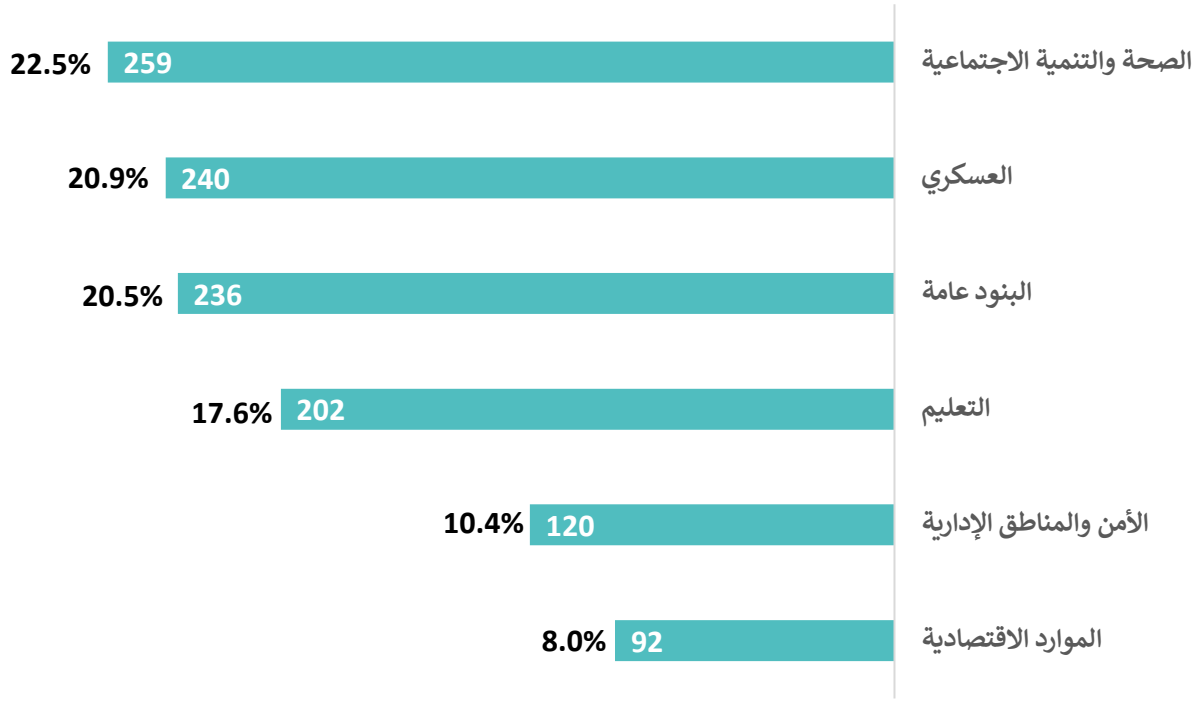

التعليم	العسكري	الصحة والتنمية الاجتماعية
202 مليار ريال	240 مليار ريال	259 مليار ريال

البنود عامة	الأمن والمناطق الإدارية	الموارد الاقتصادية
236 مليار ريال	120 مليار ريال	92 مليار ريال

تعكس ميزانية السنة المالية 2026 **نهجًا متوازنًا**، يُعطي أولوية لرأس المال البشري من خلال استثمارات كبيرة في قطاعي التعليم والصحة، مع ضمان الأمن الوطني وتمويل الممكنات الاقتصادية الرئيسة لتحقيق التحول طويل المدى.

إعادة الموازنة الاستراتيجية وترتيب الأولويات بشكل نشط

تحول استراتيجي في الإنفاق

تعكس ميزانية السنة المالية 2026 **تحولًا مدروسًا** في الإنفاق نحو القطاعات المحفزة للتحول الاقتصادي طويل المدى والرفاهية الاجتماعية، بما يضمن مواءمة الموارد المالية مع أولويات المملكة الاستراتيجية.

زيادة الكفاءة: تحسين النفقات التشغيلية

التنسيق الاستراتيجي: دعم أهداف رؤية السعودية 2030

وضع ميزانية موجهة على النتائج: التركيز على تحقيق نتائج ملموسة

رصيد الدين وهوامش الأمان: عمق السوق

ملف الدين والاحتياطيات (السنة المالية 2026)	
رصيد الدين العام	1,622 مليار ريال
نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي	~33%
الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي (ساما)	390 مليار ريال

المرونة المالية

تحافظ المملكة على **ملف دين مستدام** يتميّز بوصول عميق إلى الأسواق وهوامش أمان احتياطية قوية. تضمن هذه الإدارة الاستباقية تعزيز المرونة المالية على المدى الطويل، وتعميق ثقة المستثمرين في الاقتصاد السعودي.

ملف ائتمان سيادي قوي

هوامش أمان سيولة قوية

التحول المالي غير النفطي: تنويع هيكلي

مؤشرات التحول المالي	
تغطية الإيرادات غير النفطية	اتجاه تصاعدي
نمو الإيرادات غير النفطية	زخم مستدام
الارتباط بتقلبات سوق النفط	في تراجع
الاستدامة المالية	في تحسّن مستمر

التنويع الهيكلي

تحقق المملكة **تنويعًا هيكليًا** في قاعدتها المالية. إذ أصبحت الإيرادات غير النفطية تغطي حصة متزايدة من إجمالي الإنفاق العام، ما يسهم بشكل ملموس في تقليص حساسية الميزانية لتقلبات أسعار النفط.

مصادر إيرادات مستدامة

مرونة مالية معززة

استقرار الأسعار يعزّز الثقة

احتواء التضخم

نجحت المملكة في الحفاظ على **مستويات تضخم منخفضة** مقارنة بالمتوسطات العالمية، ما يدعم الطلب المحلي ويوفر بيئة مستقرة للاستثمار طويل الأجل وتخطيط الأسر.

إدارة استباقية لسلسلة الإمدادات

معونات اجتماعية موجهة

تنسيق السياسة النقدية

اتجاهات مؤشر أسعار المستهلك (CPI)

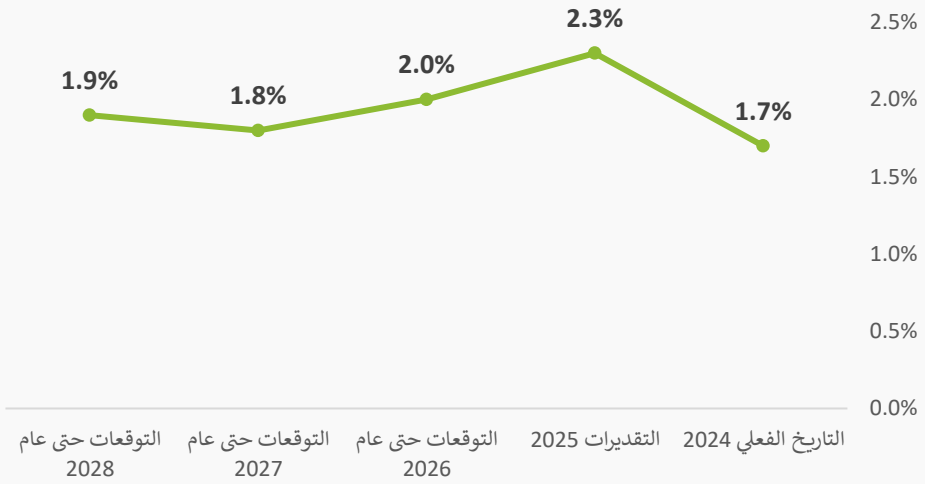

قوة القطاع الخارجي: التجارة والخدمات

مؤشرات القطاع الخارجي	
نمو الصادرات غير النفطية	مستدام
ميزان الخدمات	في تحسن
الميزان التجاري	مرن
تحديث القطاع الصناعي	متسارع

التنافسية العالمية

تزداد قوة القطاع الخارجي للمملكة بفضل **تحديث القاعدة الصناعية** والتوسع المتسارع في قطاع الخدمات، ولا سيما السياحة والخدمات اللوجستية، مما يعزز التنافسية العالمية للاقتصاد السعودي.

توسع مركز الخدمات اللوجستية

نمو التصنيع المتطور

تدفّقات السياحة والاستثمار: مساهمون رئيسيون

تأثير السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة	
نمو الانفاق على السياحة	قوي
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة	موجهة نحو قطاعات محددة
مساهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	في ازدياد
الأهمية الاستراتيجية	مرتفعة

التنوّع الاقتصادي

برزت السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة **كمساهمين رئيسيين** في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة، مما يعكس نجاح رؤية السعودية 2030 في تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتنفيذ إصلاحات جاذبة للاستثمار.

توسع قطاع السياحة

تسارع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة

قطاع مصرفي مرن يدعم النمو

مرونة القطاع المصرفي	
إجمالي الأصول المصرفية	في نمو مستمر
معدل كفاية رأس المال	هوامش أمان قوية
معدل تغطية السيولة	قوي
جودة الأصول	مستقرة

ركيزة الاستقرار

سيبقى القطاع المصرفي السعودي **ركيزة أساسية للاستقرار الاقتصادي**، بفضل هوامش رأس المال القوية ومستويات السيولة الوفيرة التي تمكّنه من تلبية احتياجات الائتمان للقطاع الخاص ودعم مشروعات رؤية السعودية 2030.

قوة كفاية رأس المال

هوامش سيولة وفيرة

تركيبة الائتمان وتمويل الاسكان

مؤشرات الائتمان والرهن العقاري	
نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	12.1% (2024)
نمو التمويل العقاري	مستدام
حصة القروض العقارية	في ازدياد
زخم تمويل الاسكان	قوي

دعم الاقتصاد الحقيقي

يواصل القطاع المصرفي دعم الاقتصاد الحقيقي من خلال **التوسع الائتماني القوي**. ولا يزال تمويل الإسكان أحد المحركات الرئيسية لنمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وهو ما يتماشى بشكل مباشر مع أهداف رؤية السعودية 2030 لرفع معدلات تملّك المساكن.

تحفيز تملّك المساكن

نمو الائتمان الموجَّه للقطاع الخاص

تعميق أسواق رأس المال: تنويع مصادر التمويل

مؤشرات أداء الأسواق	
أداء مؤشر تاسي	اتجاهات نمو إيجابية
القيمة السوقية	في توسّع مستمر
الشركات المدرجة	في ازدياد
سيولة السوق	تتعمّق تدريجيًا

تطوير القطاع المالي

يشهد سوق رأس المال السعودي **تعمّقًا متواصلًا**، مما يوفّر مصادر تمويل متنوعة للقطاع الخاص، ويدعم التحول الاقتصادي في المملكة من خلال تعزيز السيولة ورفع مستوى الشفافية.

تعزيز سيولة السوق

تزايد إدراج الشركات

تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030: الإسكان وجودة المعيشة

أبرز إنجازات برنامج الاسكان	
معدل تملّك المساكن	يستهدف الوصول إلى 70%
عدد المستفيدين من برنامج سكني	في نمو مستمر
المعروض من المنازل	متزايد
التأثير على جودة المعيشة	مرتفع

تحسين مستويات المعيشة

حقق برنامج الإسكان **إنجازات بارزة**، مع ارتفاع مطّرد في معدلات تملّك المساكن بفضل برنامج سكني وتطوير حلول تمويلية أكثر تنوعًا ومرونة، مما أسهم بشكل مباشر في تحسين جودة الحياة للأسر السعودية.

تسارع تملّك المساكن

تعزيز الرفاهية الاجتماعية

تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030: السلامة والرفاهية

مؤشرات الرفاهية الاجتماعية	
تصنيف المملكة في مؤشر السلامة العالمي	ضمن الفئة الأعلى عالميًا
متوسط العمر المتوقع	في ازدياد مستمر
معدل المشاركة الاجتماعية	اتجاهات نمو إيجابية
رضا المواطنين	مرتفع

مجتمع آمن وحيوي

ينعكس التزام المملكة بالرفاهية الاجتماعية في تصنيفاتها المتقدمة عالميًا في مؤشرات السلامة وفي تحسّن نتائج مؤشرات الصحة العامة، مما يعزز بناء مجتمع آمن وحيوي يوفّر مقومات العيش الكريم لجميع المواطنين والمقيمين.

أمن قومي معزز

تحسّن مؤشرات الصحة العامة

تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030: السياحة

إنجازات السياحة وأهدافها	
إجمالي عدد الزوّار (2023)	أكثر من 100 مليون (أعلى من المستهدف)
المستهدف المعدّل لعام 2030	150 مليون زائر
مستهدف مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	10% بحلول 2030
الترتيب العالمي كوجهة سياحية	يتحسن بوتيرة متسارعة

وجهة عالمية رائدة

تجاوزت المملكة **مستهدفات السياحة لعام 2030** قبل الموعد المحدد، ما أدى إلى رفع الهدف إلى 150 مليون زائر. ويؤكد هذا الإنجاز بوضوح مكانة المملكة المتنامية كوجهة سياحية عالمية رائدة.

الريادة في السياحة العالمية

تنوع العروض السياحية

الجاهزية للمخاطر والتخطيط

السيناريوهات المالية وتأثيرها	
السيناريو الأساسي	عجز بنسبة 3.3%
السيناريو الإيجابي	خفض العجز
السيناريو السلبي	تأثير مُدار ومحدود
الجاهزية المالية	مرتفعة

الإدارة الاستباقية للمخاطر

تتبنى المملكة **إطارًا استباقيًا لإدارة المخاطر**، يعتمد على التخطيط بالسيناريوهات لضمان الجاهزية المالية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي حتى في ظل التقلبات العالمية.

مرونة مالية معززة

التخطيط الاستراتيجي بالسيناريوهات

إخلاء مسؤولية

أعد مركز ثراء المالي في جامعة الأمير سلطان هذا المستند. جاءت المعلومات الواردة في هذا المستند من عدة مصادر محلية وعالمية. بذل مركز ثراء قصارى جهده في الحصول على البيانات من أكثر المصادر موثوقية، ومع ذلك، لا يقدم مركز ثراء المالي أي تعهدات صريحة أو ضمنية فيما يتعلق بدقة واكتمال أي معلومات واردة في هذا التقرير.

لا يهدف هذا التقرير إلى تقديم نصائح أو مشورة للاستثمار الشخصي ولا يقدم توصيات لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو أي نوع من المنتجات الاستثمارية. مركز ثراء المالي غير مسؤول عن أي عواقب مباشرة أو غير مباشرة ناتجة عن استخدام المعلومات الواردة في هذا المستند.

معلومات الإتصال

مركز ثراء المالي
011 494 8895
info@TharaaFC.com
www.tharaafc.com
مبنى 107
جامعة الأمير سلطان
شارع رفحا، الرياض
المملكة العربية السعودية